Jordan PERMANENT MISSION OF H.K. OF JORDAN TO THE UNITED NATIONS

بيـــان

الدكتور صلاح الدين البشير
وزير خارجية المملكة الأردنية الهاشمية

أمام
الجمعية العامة للامم المتحدة
في الدورة الثالثة والستين

نيويورك 29/ 9/ 2008

الرجاء المراجعة عند الإلقاء

السيد الرئيس،

أهنئكم على انتخابكم رئيسا لهذه الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة وأتمنى لكم النجاح في توجيهها لتعزيز دور منظمة الأمم المتحدة في تطوير العلاقات الدولية بوحي من روح ميثاقها الذي من أهم ركائزه سيادة القانون في العلاقات الدولية .

وأتقدم بالشكر لسلفكم معالي السيد **سيرجان كريم** على الجهود الخيرة التي بذلها لإنجاح أعمال الدورة الماضية. كما وأحيي توجه الأمين العام السيد بان كي مون لإصلاح هذه المنظمة للضلوع بدورها الفاعل في معالجة التحديات العالمية المتجددة.

السيد الرئيس،

أوردتم في البيان الذي ألقيتموه يوم توليتم رئاسة هذه الجمعية بتاريخ 16 ايلول 2008 الكثير من الطروحات الهامة في المجالات السياسية والإنسانية والروحية، فعلى سبيل المثال، جاء من ضمن طروحاتكم وجوب تطوير أجهزة الامم المتحدة بشكل يتناسب مع التغيرات الجوهرية التي طرأت على الساحة الدولية منذ 63 عاما، اي منذ انشاء هذه المنظمة وانتهاء الحرب العالمية الثانية. ووجوب تطويرها بما يمكنها من التفاعل مع التغيرات المتسارعة التي بدأت نتائجها تظهر في العقدين المنصرمين منذ انتهاء الحرب الباردة والاستقطاب.

وفي هذا السياق، يرى الأردن ضرورة تفعيل الدور الذي أراده الميثاق للجمعية العامة فيما يخص صنع القرار الدولي بشكل ديمقراطي، كما يؤيد الأردن التوجه لإعادة التوازن للعلاقة ما بين الجمعية العامة ومجلس الامن.

السيد الرئيس،

قبل أسبوع قدم الأمين العام تقريره عن أعمال الأمم المتحدة واستعرض **"تقييمه للوضع العالمي"** وكان واضحا بأننا نواجه تحديات تطال مجمل جوانب النشاط الإنساني، وتتخطى حدود البلد الواحد والإقليم الواحد، وتستدعي منا نظرة متجانسة لأخطارها منطلقين في ذلك من قناعات ودوافع متقاربة لإيجاد الحلول المناسبة وضمان تحرك فعال ومشترك. فمن التحديات التي ذكرها الأمين العام: الفشل في احراز تقدم في المفاوضات المتعلقة بالتجارة الدولية، وارتفاع اسعار الطاقة والمواد الغذائية الأساسية، والتغير المناخي. وانني اثني على ما قاله الامين العام في تقييمه، وارغب أن أضيف أن التحديات التي يفرضها علينا استمرار الاحتلال العسكري وحرمان الشعوب من حقها في تقرير مصيرها وحرمانها من التعبير الحضاري عن هويتها وما يصاحب ذلك من تنامي أزمة الاحتكاك الثقافي. هذا بالاضافة لتوسع آفة الارهاب ومظاهر التطرف.

السيد الرئيس،

إن أهم عمل تقوم به الأمم المتحدة بالنسبة لمنطقتنا في الشرق الاوسط يتمثل في أنها كانت وما زالت تقف حارسا أمينا على القانون الدولي الناظم للعلاقات الدولية والذي هو المعيار الذي يعكس مدى التقدم الذي بلغه مجتمعنا الدولي من جهة ويشكل المنهج الموضوعي القادر على حفظ الامن والسلم الدوليين من جهة أخرى.

ومن دافع ايماننا بدور الامم المتحدة، فقد ظلت المنظمة هي المرجعية الأساسية لإيجاد حل للصراع العربي - الإسرائيلي ولإنهاء احتلال الاراضي العربية ولرفع الظلم والمعاناة التي حلت بالشعب الفلسطيني.

لقد قدمت الدول العربية - وعلى مدى عقود - مبادرات ومقترحات متعددة مستندة إلى الشرعية الدولية، بهدف التوصل إلى حل سلمي للصراع، بحيث يتحرر الفلسطينيون من الاحتلال الإسرائيلي ويتمكنوا من العيش الكريم أسياداً على موارد بلدهم الطبيعية وأحرارا في التعبير عن موروثهم الحضاري الإنساني.

وبهذا السياق قدمت الدول العربية مجتمعة في العام 2002 مبادرة سلام شاملة تعرض انهاء حالة النزاع الدائر منذ ستين عاما، وتقضي بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية - الفلسطينية والسورية واللبنانية - التي ما زالت تحتلها إسرائيل منذ عام 1967 وذلك مقابل سلام شامل يكون من سماته تبادل الاعتراف بين الدول العربية بما فيها دولة فلسطين، وبين اسرائيل، واقامة علاقات طبيعية فيما بينها. لقد كانت المبادرة العربية للسلام، وما زالت دعوة واضحة وصريحة لإسرائيل لكي تصبح جزءا من منطقتنا دون قيود أو شروط. وفي الوقت الذي لاقت فيه مبادرة السلام العربية ترحيباً واسعاً من دول العالم، وتبنتها 57 دولة أعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، تجاهلتها اسرائيل وبدأت ببناء الجدار الفاصل متجاهلة الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية، وزادت وتيرة الاستيطان الذي يهدد فرص اقامة دولة فلسطينية مستقلة قابلة للحياة.

وجاءت مساهمات اللجنة الرباعية التي لا غنى عنها لتدفع من اجل الاستمرار في العملية السياسية للتوصل الى حل سلمي ينهي الاحتلال الاسرائيلي ويفكك المستوطنات من الأراضي الفلسطينية المحتلة ويحقق للشعب الفلسطيني طموحه وآماله المستندة للشرعية الدولية بانهاء الاحتلال وإنشاء دولته الوطنية فوق ترابه الوطني بما فيها القدس الشرقية وعودة اللاجئين الى ممتلكاتهم ومدنهم وقراهم التي هُجّروا منها عام 1948.

من هذا المنطلق يدعم الأردن المفاوضات التي انطلقت في انابوليس ويتمسك بخيار السلام الاستراتيجي الذي أكدته المبادرة العربية للسلام وبحل الدولتين. وبنفس الوقت نرى ونحن نقترب من الذكرى السنوية الأولى لأنابوليس أن التحديات التي تواجه هذه المفاوضات تتطلب أن يتمسك المجتمع الدولي بضرورة تنفيذ الوعود التي قطعها طرفا المفاوضات على نفسيهما وبالمطالبة

الواضحة والصريحة من أطراف الرباعية الدولية بذل مزيد من الجهد لتحقيق النتائج المرجوة في مفاوضات الوضع النهائي والتزامات خارطة الطريق.

السيد الرئيس،

تشكل الشهور الأخيرة من هذه السنة فترة دقيقة في مسيرة هذه المفاوضات ولذلك ينبغي الإصرار على ضرورة توفر الإرادة السياسية في إسرائيل لحل هذا الصراع الدائر لأكثر من ستة عقود كما ينبغي دعم تمكين الشعب الفلسطيني على أرضه وتعزيز السلطة الفلسطينية في السير في الوفاء بالتزاماتها وتحسين أوضاع المواطنين الفلسطينيين في كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة وبناء مؤسسات الدولة، كما يتطلب رأب الصدع في فلسطين على خلفية المبادرة العربية للسلام وبما يعزز من وضع السلطة الفلسطينية دوليا وتفاوضيا.

ففي الوقت الذي تسعى جميع الاطراف جاهدة لايجاد حل نهائي للصراع الفلسطيني – الاسرائيلي، مازالت اسرائيل مستمرة في ممارساتها غير المشروعة التي تقضم الأرض وتُغير الواقع في الأراضي المحتلة بما في ذلك الاستيطان والجدار الفاصل وتُغير الوضع القائم في القدس والتي تشكل كلها انتهاكات صارخة لقواعد القانون الدولي ومبادئ الشرعية الدولية واحكام اتفاقية جنيف الرابعة. لا بل ان الاستيطان الاسرائيلي وتسارع وتيرته مؤخراً - يهدد بالعصف بكافة ما انجز في مسيرة السلام برمتها.

اننا نرفض كل ما تقوم به اسرائيل من اجراءات تهدف الى خلق واقع جديد على الارض الفلسطينية بشكل عام وفي القدس الشرقية بشكل خاص وما يترتب على ذلك من تهديدٍ للطابع الاسلامي والعربي للمدينة المقدسة، وإننا نؤكد مجدداً على ان الانتهاكات الإسرائيلية في المدينة المقدسة وعند منطقة باب المغاربة تحديدا تتنافى مع قواعد القانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة واتفاقية لاهاي لعام 1954 بالإضافة الى قرار لجنة التراث العالمي لشهر تموز 2008.

وحيث أن للاردن دوراً تاريخياً في الحفاظ على، ورعاية، المقدسات الاسلامية في القدس، فإننا ندعو إسرائيل للإمتثال إلى التزاماتها التعاهدية ووضع حد لممارساتها غير القانونية.

اذا لم تتحقق العدالة للشعب الفلسطيني، فإن منطقتنا ستكون معرضة لحقبة طويلة من عدم الاستقرار، ولكنها لن تكون المتضرر الوحيد من تبعاته، لأن الشعور السائد بالظلم وبخيبة الأمل والإحتقان يزداد مع استمرار حالة الركود في العملية السلمية فسيظل الشعور بالظلم الذي حل بالشعب الفلسطيني وقودا للتطرف بكل انواعه واشكاله، وسيبقى الذريعة المناسبة لكل من اراد زعزعة الاستقرار في اي بلد في المنطقة وخارجها.

السيد الرئيس،

يطيب لي ان أهنيء الشعب اللبناني الشقيق على وفاقه الوطني، وانتخابه لرئيس للجمهورية وتشكيله لحكومة وحدة وطنية، ولبدئه بحوار وطني موسع ومعمق، يهدف إلى تعزيز مؤسسات الدولة اللبنانية والبحث عن السبل الكفيلة للدفاع عن أرضه وصون سيادته من التهديدات الخارجية.

وبالنسبة للعراق، فاننا اذ نرحب بالتقدم الملحوظ في مجمل الاوضاع في هذا البلد الشقيق، ونتطلع الى استمرار الوضع بالتحسن على كل الأصعدة. وقام الاردن مؤخرا بفتح السفارة في بغداد من جديد، وتم تعزيزها بالكادر اللازم. كما قام جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين مؤخرا بزيارة إلى العراق الشقيق لاقت ترحيبا عربيا وعالميا واسعا. ونحن في الوقت الذي نشجع فيه مد جسور التواصل السياسي والاقتصادي بين العراق واشقائه العرب، نشجع الحكومة العراقية على الاستمرار في نهجها بمد جسور المصالحة الوطنية ليستمر البناء على الانجاز الأمني والسياسي الذي يشجع على عودة الذين التجأوا لدول الجوار ويشجع العراقيين على الانخراط بالعملية السياسية التي تهدف لاقامة مجتمع مبني على التعددية السياسية بعيدا عن المذهبية والطائفية وتوسع دائرة المنخرطين فيها.

السيد الرئيس،

إن خلو منطقة الشرق الأوسط من اسلحة الدمار الشامل متطلب اساسي لضمان الأمن والاستقرار في المنطقة. وايماناً منا بالاهداف الوقائية السامية للاتفاقية الدولية لحظر انتشار الاسلحة النووية وحرصاً على منع انتشار الاسلحة النووية في منطقتنا، فقد انضممنا مثل كل دول الاقليم، باستثناء اسرائيل، لتلك الاتفاقية الدولية، النافذة منذ عام 1970. ومن هنا ندعو المجتمع الدولي والدول المؤثرة في العالم للتأكيد على ضرورة انضمام دول الاقليم كافة للاتفاقية الدولية وتعزيز آليات الرقابة اللازمة حتى نضمن منطقة في الشرق الأوسط خالية من الاسلحة النووية وحتى لا يشكل عدم الانضمام للمعاهدات الدولية في هذا الشأن تصريحا للدول غير المنضمة للمضي في برامج نووية عسكرية.

وفيما يتعلق بالملف النووي الايراني، فاننا نرى بانه لكل دولة ان تمارس حقها في استغلال الطاقة النووية للغايات السلمية. ونحن في الاردن ندعو وبشكل حثيث إلى معالجة هذا الملف بالاساليب السلمية.

وفي هذا الصدد نؤكد على اهتمام الأردن بتعزيز الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي وفق مبادئ الشرعية الدولية ومبادئ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وبمساهمة فاعلة من الدول العربية في أي طرح من شأنه الحفاظ على منع المساس بأمن المنطقة العربية واستقرارها.

السيد الرئيس،

لقد عانى الاردن – مثلما عانت المنطقة باسرها - من آفة الارهاب الدولي؛ الامر الذي دفعنا لان نكون اكثر حرصاً وتحسباً، واشد اصراراً على مكافحة الارهاب بشكل فاعل لاجتثاثه من جذوره. فالاردن يتمسك بالاتفاقيات الدولية لمكافحة الارهاب ويثمن التعاون الدولي في هذا المجال، كما ويحرص على اتخاذ الاجراءات اللازمة على الصعيد المحلي - بما فيها الخطوات التشريعية - لمواجهة هذه الآفة بشكل فاعل وبالشكل الذي يصب في دعم الجهود الدولية في مكافحة الارهاب.

غالبا ما تنمو مظاهر التطرف في المنطقة على ذرائع وحجج مُسيّسة لخدمة مصالح ضيقة تعني فئات محددة. ثم تتجنى تلك الفئات على الدين الاسلامي الحنيف وتستخدمه غطاءً لافعالها بما يهدد قوى الاعتدال وينقل صورة غير صحيحة عن الاسلام للعالم. وقد كان لمبادرة جلالة الملك عبد الله الثاني في اطلاق رسالة عمان التي اجمع عليها فقهاء الامة الاسلامية الدور في ابراز الصورة الحقيقية المشرقة للاسلام ووقف التجني عليه ورد الهجمات عنه.

السيد الرئيس،

ونحن على وشك الأحتفال بالعقد الأول لعهد جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين الميمون ننظر بكثير من الفخر لحجم الانجاز الذي تحقق في عهد حكمه السعيد وبالإصرار على انجاز أكبر فيما هو قادم من الأيام. ففي هذا العقد توسع نطاق المشاركة الاردنية في عمليات حفظ السلام فبلغ المجموع التراكمي لمشاركي القوات المسلحة والامن العام 60 ألف رجل وامرأة عملوا في 20 بعثة عسكرية ممتدة في اربع قارات وتعبر هذه المساهمة على التزام الاردن الكامل والجاد بترسيخ الامن والسلام الدوليين.

وفي نهاية هذا العام يكون اقتصادنا قد تضاعف في هذا العقد وزاد معدل دخل الفرد 65% وزادت صادراتنا ثلاثة أضعاف تقريبا ونمت الاستثمارات الخارجية بمعدلات مشابهة وانخفض معدل الدين الخارجي من 84,5% إلى 28,5%. كما سار الأردن ببرامج اصلاح طموحة في تحرير التجارة الخارجية وتعزيز البيئة التنافسية للأعمال وتعزيز برامج ومؤسسات الحاكمية الرشيدة والتنمية السياسية وتعزيز دور المرأة ومحاربة الفساد وحماية حقوق الإنسان وخلق ثورة كبيرة في الصحة والتعليم وتعزيز التوجه الثابت للإقتصاد المعرفي. كما تنتهج الحكومة برامج طموحة في مزيد من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وفق الأجندة الوطنية والتي تشكل برنامجا للإصلاح على مدى عشر سنوات وبمخرجات ومعايير أداء محددة.

كما يؤمن الاردن بأنه ومن خلال استثمار طاقات الشباب وتوجيهها لدعم مسيرة التنمية يمكن توفير فرص افضل في المنطقة بما يضمن مستقبلها. فالشباب في منطقة الشرق الاوسط يمثلون اكثر من 60 % من مجمل سكانها، وهم الفئة الاكثر والاسرع نمواً اليوم. وادراكاً منا لاهمية دور الشباب تم التركيز على تعزيز دورهم وتنميتهم واشراكهم في مختلف محاور بناء الاقتصاد الوطني وترسيخ مساهمتهم في عملية النمو الاقتصادي.

السيد الرئيس،

على الرغم من الجهود الحثيثة والمثمرة والنجاحات والثبات في مسيرة التنمية والاصلاح إلا أن الأزمات المتلاحقة في منطقتنا تشكل تحديات كبيرة لمسيرتنا التنموية ويزيد من حجم هذه التحديات الازمات الاقتصادية العالمية في هذا العام وارتفاع كلف الغذاء والنفط إلى مستويات كبيرة دفعت بارقام التضخم الى الأرتفاع إلى حوالي 15%. ومن هنا أؤكد على ضرورة أن يتضمن الجهد الدولي في معالجة التحديات الاقتصادية العالمية صوت الدول التي تماثل الأردن في معدلات الدخل بحيث تستفيد هذه الدول من الجهد العالمي في مواجهة تحديات الأزمة الاقتصادية العالمية وازمة الطاقة والغذاء المصاحبين لها وذلك في برامج وآليات خاصة تأخذ في عين الاعتبار الاوضاع الخاصة لتلك الدول.

شكراً السيد الرئيس.

والسلام عليكم و رحمة الله وبركاته.